Distr.
GENERAL

TD/B/46/11
TD/B/COM.3/29
17 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	استنتاجات وتوصيات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة.....	٤
الثاني –	البيانات الافتتاحية	١١
الثالث –	تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات وتطوير روابطها الشبكية الخارجية مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والإنتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة (البند ٣ من جدول الأعمال).....	١٤
الرابع –	التجارة الإلكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية (البند ٤ من جدول الأعمال).....	٢٣
الخامس –	تقارير الهيئات الفرعية للجنة (البند ٥ من جدول الأعمال)	٣١
السادس –	تقرير مرحلي عند تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٤
السابع –	مسائل أخرى (البند ٧ من جدول الأعمال).....	٣٧
الثامن –	البيانات الختامية.....	٣٨
التاسع –	المسائل التنظيمية.....	٣٩

المرفق

الحضور	.....	٤١

الفصل الأول

استنتاجات وتوصيات متفق عليها اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة

البند ٣ من جدول الأعمال: تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتستطيع الاستثمار في هذه المشاريع وتطوير روابطها الشبكية الخارجية مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والإنتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

أهمية التكتل

١- تدرك اللجنة أن تكتلات وشبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي من أكثر السبل فعالية لتقديم المساعدة التقنية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية رفع مستوى التكنولوجيا، وزيادة المشاركة في التجارة المحلية والدولية، وتعزيز الإقدام على المشاريع، ومهارات الإدارة والتسويق.

٢- وإضافة إلى ذلك، يمكن للتكتل أن ينشئ كتلة حرجة تفسح المجال أمام وفورات الحجم والنطاق في تقاسم المرافق، وتحديد مصادر المدخلات، والانتفاع بخدمات الدعم مثل التدريب والتسويق. ويمكن للتكتل أيضاً أن يساهم في زيادة سرعة استجابة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لحاجات السوق وضغوطه.

٣- ويمكن كسب منافع في مجالات تواجه فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قيوداً معينة على قدرتها الاستيعابية مثل الحصول على المعرفة ونشر المعرفة في مجال التكنولوجيا الجديدة.

ألف - موجهة إلى الحكومة

٤- الحكومات مدعوة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إيجاد بيئة تمكين تتسم بساسات مستقرة للاقتصاد الكلي، وإطار تنظيمي متماسك ومرن يشجع المنافسة الحرة، وكفاءة الهياكل الأساسية المادية، والتحسين اللازم في تطوير الموارد التعليمية والبشرية لتعزيز رفع مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير قدرة الأعمال التجارية والتكنولوجيا.

٥- والحكومات مدعوة إلى تعزيز تماسك السياسة العامة بين جميع سلطات الحكومة، لا سيما في مجالات التجارة والصناعة والمالية والتعليم بحيث يقوم نهج متكامل يقدم إلى الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب.

٦- وأما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات البحث والتكنولوجيا التي لديها القدرة الاستيعابية المناسبة فتعتبر في وضع أفضل للوصول إلى المنافع التكنولوجية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها إلى الحدّ الأقصى. ومن الضروري تحديد وتنفيذ سياسات تعزز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على اكتساب واستيعاب واعتماد التكنولوجيا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق:

(أ) تدعى الحكومات إلى النظر في سبل لتشجيع الشركات عبر الوطنية على المساهمة في التنمية وذلك عن طريق العمل مع منظمات البحث والتكنولوجيا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على بناء قدرة تكنولوجية؛

(ب) تدعى الحكومات إلى النظر في سبل لجعل عمل منظمات البحث والتكنولوجيا أكثر استجابة لحاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأكثر فعالية في تقديم الخدمات المطلوبة في أسواقها.

٧- ينبغي للحكومات أن تشجع الشراكات وإقامة الشبكات داخل وفي ما بين مؤسسات جانب عرض التكنولوجيا مثل منظمات البحث والتكنولوجيا، ورابطات الأعمال التجارية والجامعات على الصُعد المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

٨- وبما أن فعالية السياسات الابتكارية تكون على أشدّها عندما تكون موجهة إلى الشبكات او التكتلات، فإن الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع الدولي مدعوة إلى التعجيل في جهودها المبذولة لتشجيع إقامة التكتلات والشبكات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تيسير تقديم خدمات تطوير الأعمال وليس تقديم هذه الخدمات مباشرة.

٩- إن المحافظة على القدرة التنافسية أو زيادتها في اقتصاد يتعولم يتطلب قدراً ومجموعة من الموارد، بما فيها الموارد المالية، يفوقان ما يوجد لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو ما تستطيع الحصول عليه منها بيسر. وذلك، فإن الحكومات مدعوة إلى اعتماد سياسات ورعاية شراكات مناسبة بهدف تيسير البحث والتطوير التعاونيين وتطوير الموارد البشرية بغية مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في رفع مستوى قدراتها التكنولوجية أو تعزيز القدرات.

١٠- وبغية تجنب أن تصبح شروط المعايير والشهادات والخدمات حواجز غير جمركية في طريق التجارة، فإن الحكومات مدعوة إلى وضع سياسات تساعد المشاريع في الامتثال لهذه المعايير. وفي هذا السياق، فإن الحكومات مدعوة إلى وضع سياسات لإيجاد هيئات وطنية لإصدار الشهادات والاعتماد تمتثل للمعايير الدولية.

باء – موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- تناولت اللجنة مسائل إقامة الشبكات والتكتلات بوصفها أدوات ممكنة لزيادة القدرة التنافسية والتكنولوجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية. ويمكن لهذه الأدوات أن تتخذ أشكالاً عديدة من تعاون بين الشركات إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص أو استهداف إقامة شبكات لتكنولوجيات محددة. ولايزال التعاون التكنولوجي بين الفعاليات الاقتصادية في البلدان الصناعية والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية يشكل استراتيجيات واعدة من جملة استراتيجيات أخرى ترمي إلى التغلب على محدودية فرص الحصول على المعلومات والتكنولوجيا. ويطلب إلى المجتمع الدولي، وخاصة إلى المنظمات الدولية ذات الصلة:

(أ) تقديم الدعم للتعاون التكنولوجي عن طريق الربط حيث يقتضي الأمر بين برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات البحث والتكنولوجيا؛

(ب) تحديد طريقة رفع مستوى النمو والمنافسة في التكتلات القائمة والناشئة وتطوير مشاريع/برامج ريادية.

جيم – موجهة إلى الأونكتاد

١٢- الأونكتاد مدعو أيضاً إلى تقديم الدعم إلى البلدان والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية في محاولاتها وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، وذلك على وجه الخصوص من خلال:

(أ) مساعدة البلدان على القيام بصورة منتظمة باستعراض سياساتها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تحديد أولويات الأنشطة التي تشجع التعاون والشراكات والشبكات بين الفعاليات الاقتصادية المحلية والأجنبية (الشركات، مؤسسات الأعمال التجارية، وكالات تطوير المشاريع، مؤسسات البحث والتطوير، وما إلى ذلك)؛

(ب) نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات الناجحة التي تتعلق بالتعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية ومنظمات البحث والتكنولوجيا. وينبغي تركيز الانتباه على أكثر السبل فعالية من سبل تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحسين معايير النوعية، بما في ذلك تحليل أفضل الممارسات في توزيع الابتكار على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات تهم البلدان النامية أهمية خاصة؛

(ج) دراسة أفضل الممارسات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به وكسب منافعه بهدف إنشاء آليات للابتكار ونقل التكنولوجيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير القدرة المحلية من خلال التكتل.

البند ٤ من جدول الأعمال: التجارة الإلكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية

١٣- تشير اللجنة إلى أنها كانت، في الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها السابقة، قد شدَدت على الأهمية المتنامية للتجارة الإلكترونية لأغراض التجارة والتنمية. ومنذ ذلك الحين، لم تضعف الاتجاهات التي بيَنتها اللجنة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بخصوص القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

١٤- وبالنظر إلى طبيعة التجارة الإلكترونية، وهي طبيعة مشتركة بين القطاعات تشمل جوانب تقنية واقتصادية واجتماعية وقانونية وجوانب أخرى متصلة بالسياسات، ينبغي مواصلة تقديم هذه المساعدة بروح من التعاون والتضافر مع المؤسسات المختصة الأخرى.

١٥- وتحيط اللجنة علماً بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها لفريق الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: الجوانب القانونية والتنظيمية، كما يرد وصفها في التقرير الشفوي المقدم من رئيس اجتماع الخبراء، وتوصي بأن يقوم مجلس التجارة والتنمية بإقرار الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها بصيغتها المعدلة[1].

١٦- ولا يمكن بخس تقدير الدور البارز للمشاريع بوصفها من أولى الجهات التي اعتمدت التجارة الإلكترونية، وينبغي الاعتراف بهذا الدور اعترافاً مناسباً عند تنفيذ التوصيات الواردة أدناه.

ألف - توصيات موجهة إلى الحكومات

١٧- إن الحكومات مدعوة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى حفز ظهور "ثقافة خاصة بالتجارة الإلكترونية" عن طريق توعية وإشراك جميع أجزاء المجتمع المدني ذات الصلة في جهودها الوطنية الرامية إلى تعزيز الاشتراك في التجارة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لخبرة البلدان التي أنشأت بنجاح "فرق عمل وطنية خاصة بالتجارة الإلكترونية".

١٨- وينبغي مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية للمعلومات وتوفير الأُطر القانونية والتنظيمية الداعمة واعتماد التدابير التي يُحتمل أن تخفض كلا من تكاليف الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات القائمة على شبكة الإنترنت، وتكاليف استعمال هذه الخدمات.

١٩- ينبغي أن يصبح التدريب والتعليم في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والأنشطة التي تتسم بكثافة المعرفة جزءاً من المناهج الدراسية العادية، وينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى الارتفاع بمستوى مهارات التدريس المحلية (بما في ذلك الارتفاع بمستواها عن طريق تدريب المدربين). وينبغي دعم وتشجيع استعمال اللغات المحلية وتقديم محتوى محلي في عمليات التبادل الإلكترونية للمعلومات (بما في ذلك التجارة الإلكترونية).

باء - توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٢٠- يشجَّع المجتمع الدولي على منح الأولوية في المناقشات والمباحثات والمفاوضات الجارية ذات الصلة للبعد الإنمائي للتجارة الإلكترونية.

٢١- ويشجَّع على بذل جهود إضافية في المجالات التالية:

(أ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تدعيم كفاءتها التجارية عن طريق استعمال التجارة الإلكترونية؛

(ب) تقديم الدعم المناسب إلى الجهود المبذولة بالفعل على الصُعُد الوطنية والاقليمية والأقاليمية بغية الارتفاع بمستوى مهارات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال التجارة الإلكترونية والمجالات المتصلة به؛

(ج) بذل جهود مناسبة لمساعدة أقل البلدان والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات المماثلة في جهودها الرامية إلى بناء القدرات في الأنشطة القائمة على المعرفة، وخاصة التجارة الإلكترونية. وقد تتيح الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم المعني بأقل البلدان نمواً، والذي سيُعقد في عام ٢٠٠١، إطاراً ملائماً لتحديد سبُل العمل الممكنة والدعم الدولي في هذا المجال.

جيم - توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٢٢- إن الأونكتاد مدعو إلى أن يواصل أعماله المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على أساس المبادئ التالية:

(أ) ينبغي حفز عمليات تبادل الخبرات في مجال التجارة الإلكترونية والمجالات المتصلة به، مثل الخدمات القائمة على شبكة الإنترنت؛

(ب) ينبغي تكريس الاهتمام للأبعاد الإنمائية للتجارة الإلكترونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بإمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية للمعلومات، وتنمية الموارد البشرية، وتقديم المحتوى المحلي؛

(ج) ينبغي تكريس اهتمام مستمر إلى تعاون المؤسسات مع الهيئات ذات الصلة، من أجل تدعيم التضافر بين أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وأعمال المحافل الأخرى؛

(د) ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في التحليلات والدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والأشكال الأخرى للمساعدة التقنية لمساعدتها على الاعداد للمناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن، التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من قضايا، بما في ذلك ما يجري منها في منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بغية تدعيم قدرات البلدان النامية على الاشتراك بنشاط في التجارة الإلكترونية؛

(هـ) ينبغي منح أولوية مستمرة للنُهج الواقعية بشأن التجارة الإلكترونية، بما في ذلك حفز عمليات تبادل الخبرات فيما بين المشاريع العاملة في التجارة الإلكترونية، والتوعية وتقديم الدعم على الصُعد الاقليمية والأقاليمية والدولية.

٢٣- والأونكتاد مدعو بوجه خاص إلى دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تحسين فهم القضايا المتصلة بالتجارة الإلكترونية، وإلى تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الخاصة بالتجارة الإلكترونية. وينبغي في هذا الصدد أن تحظى مجالات الأنشطة التالية بموارد وأولوية مناسبة:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتنمية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأعمال الجارية في شتى المحافل ذات الصلة؛

(ب) توفير دراسات تحليلية وإحصائية عن شتى جوانب التجارة الإلكترونية ذات الأهمية الخاصة لاشتراك البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية وينبغي أن تعطى مكانة محورية في هذا العمل للعلاقة المتبادلة بين التجارة الإلكترونية من ناحية والكفاءة التجارية في مجالات مثل الجمارك والنقل والأعمال المصرفية والتأمين وتيسير التجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية من الناحية الأخرى؛

(ج) مواصلة أعماله في مجال تدعيم وعي البلدان النامية ومعرفتها بالجهود الجارية الرامية إلى وضع سياسة مناسبة بشأن التجارة الإلكترونية: ويُشَجّع في هذا الميدان التعاون الوثيق مع هيئات مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(د) مواصلة جهوده الرامية إلى البقاء على علم بأحدث التطورات في مجال التقنيات والأدوات والحلول التي تستخدمها الجهات الفاعلة الأكثر تقدماً في ميدان التجارة الإلكترونية، وتزويد أعضاء الأونكتاد بالمعلومات ذات الصلة في هذا الشأن.

٢٤- وتنظر اللجنة بعين الاهتمام البالغ إلى الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد فعلاً بشأن التجارة الإلكترونية في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٢٢٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبصورة خاصة، فإن تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية (ستستضيفها في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على التوالي، بيرو وكينيا وسري لانكا) يتيح فرصة عظيمة لتدعيم المشاركة العالمية في التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من مناقشات. بيد أن اللجنة توصي بأن يجري التشاور مع الدول الأعضاء في وضع مقترحات مستقبلية لكي تعكس الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء. وتأمل اللجنة في أن يكون الاشتراك في حلقات العمل هذه مفتوحاً أمام الخبراء والمندوبين من المناطق الأخرى، بمن في ذلك الخبراء والمندوبون من البلدان النامية، وأن يكون من الممكن التعبير بصورة مناسبة عن النتائج التي تتمخض عنها هذه الحلقات في المحافل الدولية ذات الصلة، مثل اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ومؤتمر الأونكتاد العاشر الذي سيُعقد في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠. وتُعرب اللجنة عن اهتمامها بتوصيل الأنشطة المماثلة إلى بلدان في مناطق أخرى لم تشملها حلقات العمل المذكورة أعلاه. وتحيط اللجنة علماً بأن اللجنة الاقتصادية الأوروبية تقوم بتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن التجارة الإلكترونية من أجل البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وهي توصي بأن يشترك الأونكتاد في حلقة العمل هذه.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

٢٥- قال **الأمين العام للأونكتاد** أنه نظراً لأن الدورة الحالية هي الدورة الأخيرة قبل الأونكتاد العاشر، فقد ترغب الوفود في أن تستعرض إنجازات اللجنة منذ دورتها الثالثة، وأن تقيِّم أسلوب عمل اللجنة ونتائجها منذ إنشائها، وأن تبحث أي المواضيع والقضايا التي تصدت لها اللجنة حتى الآن ينبغي أن يظل على جدول أعمال الأونكتاد بعد الأونكتاد العاشر. وقد ترغب اللجنة أيضاً في أن تبين أي القضايا الجديدة، أو القضايا التي لم يتم التصدي لها بعد بصورة ملائمة تعد قضايا، ينبغي الآن النظر فيها.

٢٦- وفيما يتعلق بالقضايا التي تغطيها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، اعترفت اللجنة في دورتها الأولى بالدور الحرج الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشجيع التنمية ذات الأساس العريض والمتكافئة والمستدامة، كما اعترفت بالضغوط المفروضة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعملية العولمة. وعلى سبيل المثال فإن تزايد كثافة المعرفة المستخدمة في الانتاج قد زاد من مستويات القدرة التكنولوجية المطلوبة لنمو المشاريع. وقد حددت اللجنة بعد ذلك أربعة مجالات للعمل التحليلي واجتماعات الخبراء في المستقبل: (أ) أدوار الحكومات والقطاع الخاص والتفاعلات بينها في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (ب) والتعاون فيما بين الشركات؛ (ج) وتكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (د) وتوفير خدمات مالية وغير مالية مستدامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويلزم أن تبحث اللجنة ما إذا كان ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي وبحوث السياسات العامة بشأن القضايا الناشئة التي يمكن أن تنطوي على إضرار بالغ بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تشكل تحديات لها في البيئة التنافسية الحالية.

٢٧- ويعد الوصول إلى التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لنمو وتنمية البلدان النامية. ويتمثل أحد جوانب العولمة التي تثير أبلغ القلق في وجود فجوة تكنولوجية واسعة ومتسعة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مع تركيز الجانب الأكبر من التكنولوجيا في العالم في أيدي الشركات عبر الوطنية. ونظراً لأن الصلات بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد من بين القضايا الملحة التي تستحق مزيداً من العمل التحليلي، فقد اقترحت الأمانة عقد مائدة مستديرة خاصة بشأن الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية وذلك بالتزامن مع الأونكتاد العاشر، بغية التصدى لبعض مشاكل الوصول التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا والأسواق.

٢٨- ومن الضروري ضمان أن تكون الاتفاقات الدولية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا وبشأن المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة والبيئة والأمور المتصلة بالصحة العامة والصحة النباتية داعمة لعملية التنمية، وألا تفرض أعباء ثقيلة لا مبرر لها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية.

٢٩- وكما أن القضايا المتعلقة بسياسات التنافس ونظام إدارة الشركات أصبحت تكتسي أهمية متزايدة، وينبغي للأونكتاد أن يواصل تشجيع المزيد من الشفافية والوضوح المالي عن طريق تطوير واستخدام معايير للمحاسبة والمراجعة معترف بها دولياً. وينبغي أن يشجع أيضاً المبادئ الخاصة بنظام إدارة الشركات، بما في ذلك عن طريق الشفافية في هياكل الشركات وعملياتها، والمساءلة على المستوى الإداري ومستوى مجالس الإدارات، وإعطاء دور أكبر للمساهمين ولا سيما المساهمين الذين يشكلون أقلية.

٣٠- وفيما يتعلق بالتجارة الالكترونية، وهي إحدى القضايا التي تغطيها شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، فإن العمل الذي استهله الأونكتاد منذ منتصف التسعينات قد تطور من سلسلة مبادرات تجريبية إلى مجموعة أنشطة أكثر نضجاً أصبحت تحظى باعتراف دولي أكبر. وسوف تزوَّد اللجنة بموجز للأنشطة التي تجري بالفعل، ومقترحات للسبل المحتملة لقيام الأونكتاد بمزيد من العمل. وهناك إمكانية لقيام مزيد من التعاون الدولي في هذا المجال، استناداً إلى ثلاثة اعتبارت هامة: (أ) الحاجة إلى تحقيق التكامل والتآزر فيما بين جميع المؤسسات ذات الصلة، مثل منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي؛ (ب) تحديد وتحليل وتبادل الخبرات العملية، وخاصة خبرات المشاريع المعنية بالتجارة الالكترونية؛ (ج) الأبعاد الإنمائية للتجارة الالكترونية، بما في ذلك الهيكل الأساسي للمعلومات، وتكلفة الوصول، والاتصال، وتوفير المحتوى المحلي، والبيئة القانونية والتنظيمية، والمباحثات والمفاوضات الدولية، والأبعاد المالية، والتعاون الإقليمي.

٣١- وكان من سمات عمل الأونكتاد في مجال التجارة الالكترونية، وأحد مصادر الميزة النسبية، قدرته على ربط وبحث ثلاثة من الأبعاد الرئيسية للتجارة الالكترونية معاً، وهي التكنولوجيا والتجارة والسوقيات التجارية. وربط هذه الأبعاد الثلاثة أمر سوف تكون له قيمة متزايدة مع تحرك التجارة الالكترونية بعيداً عن المجالات التي تطورت فيها في بادئ الأمر (أي الأنشطة التجارية الموجهة إلى المستهلك وأنشطة الخدمات) إلى مجالات تجد فيها البلدان النامية فرصة طيبة لتحقيق أو استعادة ميزة نسبية (أي التعامل فيما بين الأعمال التجارية وتبادل السلع الأساسية والسلع المصنعة وشبه المصنعة).

٣٢- وفيما يتعلق بالاصلاح المؤسسي الذي تم منذ الأونكتاد التاسع، كانت تجربة اجتماعات الخبراء ناجحة، وخاصة منذ أن تم تأمين مشاركة خبراء من البلدان النامية. واستطاعت اجتماعات الخبراء أن تقدم توصيات عملية لمتابعتها من جانب اللجنة. غير أنه يلزم تقييم المستوى الفعلي لتنفيذ هذه التوصيات على المستوى الوطني. ومع الاقتراب من الأونكتاد العاشر، قد ترغب اللجنة في التركيز على تحقيق مزيد من التكامل بين برامج العمل المختلفة للأونكتاد وعلى تحديد الأولويات في توصياتها، مع التعبير عن الولاية الأساسية للأونكتاد.

٣٣- وأعربت ممثلة **اليابان** عن ارتياحها لكون تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة ستطرح على بساط البحث قبل النظر في بند جدول الأعمال الذي تتصل به، لأنها ترى أن هذه هي الطريقة المنطقية لضمان استفادة اللجنة بصورة كاملة من خبرة ونواتج اجتماعات الخبراء وحلقات العمل.

٣٤- وأعرب ممثل **فنلندا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، عن ارتياحه لأن الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد بدأت تعمل لأول مرة منذ الأونكتاد التاسع حسب التسلسل الصحيح. فقد تمت جميع اجتماعات الخبراء، وبذلك أصبح لدى اللجنة صورة عامة عن جميع المداولات والاستنتاجات التي تغطيها ولايتها. ورحب بالتقارير المرحلية عن الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارة الإلكترونية، وأعرب عن أمله في أن تصبح هذه التقارير سمة دائمة على جدول أعمال اللجان. وعلى الرغم من أن اللجنة قد تقدمت بعدد من التوصيات العملية التي يمكن أن توضع موضع التنفيذ، فإنه يرى أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً. فلم يكن هناك ترابط كافٍ في العمل الذي اعتُمد على مستوى اللجنة، وكان هناك افتقار إلى الجوهر في مناقشاتها، ومتابعة هزيلة في تنفيذ استنتاجاتها. ومن الأهمية بمكان تذكر أن أية توصيات يتفق عليها في الدورة الحالية ستسهم، بعد التحديد السليم للأولويات، في عملية صنع القرار في الأونكتاد العاشر.

٣٥- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** إن الطريقة التي تم بها الارتقاء بمستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والطريقة التي أثرت بها التجارة الالكترونية على إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي تعد من العوامل ذات الأهمية البالغة لتنمية البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولهذا ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي المتعمق بشأن تنمية المشاريع، والأنشطة التعاونية، وتنظيم اجتماعات الخبراء بشأن هذه المواضيع. وأضاف أن العولمة لم توفر للبلدان النامية فرصاً فحسب بل وضعت أمامها أيضاً عقبات وتحديات يتعين التغلب عليها ومواجهتها إذا أرادت تلك البلدان أن تتجنب التهميش الاقتصادي. ومن شأن مساندة الأونكتاد للبلدان النامية من أجل تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومزايا التجارة الالكترونية أن تساعد تلك البلدان على أن تندمج بصورة كاملة في العملية الإنمائية وتطوِّر مزاياها التنافسية حتى تصبح عوامل حقيقية لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل.

الفصل الثالث

تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات وتطوير روابطها الشبكية الخارجية، مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والانتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٦- كانت أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"السياسات والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم – تقييم" (TD/B/COM.3/22).

٣٧- قالت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** في معرض تقديمها للبند ٣ من جدول الأعمال إن تزايد كثافة المعرفة المستخدمة في الانتاج عبر جميع قطاعات الاقتصاد والانتشار الواسع النطاق للمنافسة القائمة على الابتكار، يوجهان رسالة واضحة إلى المشاريع التجارية بأن متطلبات المنافسة والبقاء قد تغيرت. وأضافت أن فرص الدخول في الأسواق الأجنبية وتوسيع الأنشطة، أو حتى مجرد الصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، تعتمد أكثر فأكثر على القدرات التكنولوجية والسرعة التي تستطيع بها الشركات استغلال هذه الفرص للتكيف مع التغيرات في الظروف التنافسية. كما أن استمرار أو زيادة القدرة على المنافسة في هذه البيئة الجديدة يتطلب موارد أكبر مما يتوفر عادة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الموارد المالية. ويمكن أن يساعد التشبيك والشراكة والتكتيل هذه المشاريع على التغلب على ما لديها من نقص في الموارد.

٣٨- وبينما أصبحت التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية من العوامل الحاسمة الأساسية للمنافسة المتواصلة، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية تجد صعوبة متزايدة في الوصول إلى التكنولوجيا. ولعل أقل البلدان نمواً تواجه الخطر الأكبر وهو التعرض للتهميش بسبب ثورة المعرفة والتكنولوجيا.

٣٩- ويمكن للخيارات السياسية من جانب الحكومات أن تقوم بدور حيوي في التصدي لمشاكل الوصول إلى التكنولوجيا وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإلى تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن بين القضايا التي يلزم مناقشتها التحدي الذي تواجهه الحكومات لإيجاد توازن بين الآثار السلبية المحتملة

لتحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية في الاقتصادات الضعيفة تكنولوجياً. وثمة قضية أخرى هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرة التكنولوجية المحلية.

٤٠- ونظراً لأن التكنولوجيا تتركز في اقتصادات العالم الأكثر تقدماً، فإن الأسئلة التي تواجه مقرري السياسات هي كيفية تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التكنولوجيا، وكيف يمكن اقامة صلات مفيدة بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن حث الشركات عبر الوطنية على نقل التكنولوجيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن تشجيع التشبيك بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية الناشطة في مجال البحث والتطوير، وكذلك بين الشركات المحلية والمؤسسات الدولية للبحث والتطوير القائمة في البلدان المتقدمة النمو. وختاماً أعربت المديرة عن أملها في أن تؤدي مداولات اللجنة إلى عدد من التوصيات الملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) المبادئ التي يحسن تطبيقها لمساعدة تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الارتقاء بمستواها؛ (ب) تقديم المساعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمويل عملية الارتقاء بالمستوى والتعلم المستمر؛ (ج) سبل تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بتنمية القدرة التكنولوجية ونقل التكنولوجيا؛ (د) مقترحات بشأن العمل التحليلي وبحوث السياسة العامة في المستقبل بعد الأونكتاد العاشر.

٤١- وقال المتحدث **باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (شيلي) إن قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة تتوقف على كفاءتها العملية في مجالات الموارد البشرية والتمويل والانتاج والتسويق، وعلى قدرتها على اجتذاب واستيعاب التكنولوجيات الجديدة. وينبغي للحكومات أن تهيئ بيئة ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق سياسات اقتصادية كلية ثابتة وإطار تنظيمي متفتح ومرن لتشجيع المنافسة الحرة والبحث التطوير، وتهيئة ظروف محايدة تشجع النشاط التجاري وتنمي المزايا النسبية وتتيح إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الوطنية والأجنبية والتكنولوجيات الجديدة.

٤٢- ويتمثل أحد الاعتبارات الهامة لبقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وصولها إلى الأسواق الدولية. لكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسوّق منتجاتها في الخارج كثيراً ما تواجه صعوبات في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. فهناك شروط معينة، مثل تقديم شهادات الاعتماد أو غيرها من التدابير غير التعريفية، تشكل حواجز حقيقية أمام فرص الوصول. لهذا فإنه لتحسين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، لا تتمثل المسألة ببساطة في مجرد قيام حكومات البلدان النامية بتمويل اصدار مثل هذه الشهادات بل تتمثل بالأحرى في قيام البلدان المتقدمة النمو بإتاحة الوصول الحقيقي إلى أسواقها عن طريق إزالة التشوّه في التجارة الناتج عن الإعانات. وأخيراً أكد المتحدث أن قدرة القطاع الخاص على المنافسة تعد أساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان.

٤٣- وأيد ممثل **كوبا** البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وقال إن إحدى المهام الأكثر إلحاحاً التي تواجه النظام التجاري هي زيادة القدرة على المنافسة، وهذه سوف تتوقف على التنمية وعلى

كفاءة استخدام التكنولوجيات الجديدة. وينبغي للحكومات أن تدعم التدابير الخاصة بحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن تشجع على قيام تكتلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فهذا من شأنه أن يسمح لمثل هذه المشاريع بأن تستفيد من وفورات الحجم وأن تنتج سلعاً ذات نوعية أعلى بتكلفة أقل. وقال إن القدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيات الجديدة بكفاءة لا تتوقف فقط على طبيعة الشركات أو على مستوى تطورها، بل تتوقف أيضاً على الهيكل الأساسي التكنولوجي للبلد الذي توجد فيه هذه الشركات. ويتوقف الهيكل الأساسي التكنولوجي بدرجة كبيرة على مستوى التعليم في البلد: وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك بلد نام لديه مستوى عال من الأمية، فسوف يجد صعوبة بالغة في استيعاب أحدث التكنولوجيات على نطاق واسع، وسوف يكون أيضاً أقل قدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية أو عمليات نقل التكنولوجيا المكلفة والمعقدة للغاية.

٤٤- واسترعى الاهتمام إلى حجم التحدي الذي يواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث يعيش ٢١٠ مليون نسمة من بين ٤٩٩ مليون نسمة، دون خط الفقر. وأضاف أن التحدي ليس من الصعب التغلب عليه: فحتى على الرغم من أن التنمية الاقتصادية في كوبا قد عانت نتيجة الحصار، فإن ناتجها المحلي زاد بنسبة ٦,١ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٩، وهو معدل نمو أعلى بكثير من المعدل الذي كان مقدراً وهو ٢،٥ في المائة.

٤٥- وقال ممثل **فنلندا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إنه يعرب عن تقديره لتحليل الأونكتاد للسياسات والتدابير غير الضريبية للارتقاء بمستوى تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فإذا أرادت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تكون قادرة على المنافسة وأن تسهم بحق في التنمية الاقتصادية وفي ايجاد فرص للعمالة، فإنها بحاجة إلى أن تعمل في بيئة ملائمة. فلا يمكن للمشاريع أن تنمو في فراغ اجتماعي. وتعد التكتلات عنصراً أساسياً في "التنافس بين الأمم" وهي تستحق اهتمام الأونكتاد. والحاجة قائمة لبذل جهود مركزة في مجال البحث والتطوير لكي يتسنى للمشاريع الوصول إلى ما يسمى "بالطريق السريع المرتفع" إلى المنافسة، من خلال البحث التطوير والابتكار، بدلاً من الاستمرار في "الطريق المنخفض" عن طريق البحث عن التكلفة المنخفضة التي سوف تؤدي بها في نهاية المطاف إلى الخروج من السوق. ولهذا فإنه من الضروري أن نتمكن من تحصيل ونقل أشكال المعرفة الأربعة المختلفة: معرفة ماذا وكيف ولماذا ومن. ومن المهم أن يتم بطريقة مرنة إدماج المعرفة المقننة للجامعات وجهات الاتصال الدولية مع المعرفة الضمنية التي ينطوي عليها النظام الصناعي المحلي بأساليبه الانتاجية المحددة.

٤٦- وقال ممثل **اليابان** إن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بآخر التكنولوجيات أصبح حيوياً للمشاريع، غير أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما القائمة منها في البلدان النامية، كثيراً ما تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية لتحقيق هذا الوصول إلى المعلومات. وقد بيَّنت التجربة في اليابان فعالية الربط الشبكي والتكتل فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مساعدتها على التغلب على هذه الصعوبات. ولئن كان من اللازم أن تمسك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بزمام المبادرة من تلقاء ذاتها، فإن الحكومات تستطيع مع ذلك أن تنهض بدور هام بإتاحتها لهذه المشاريع الإعانات والضمانات والمعاملة الضريبية الأكثر رعاية.

موجز المناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال[٢]

٤٧- نظرت اللجنة في دور السياسة العامة في تسهيل وتنشيط تحسين تكتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير قدراتها التكنولوجية، بما في ذلك دور مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع الدولي. وتضمنت القضايا التي نظرت فيها اللجنة دور الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها من المؤسسات في تطوير القدرات التكنولوجية؛ وضرورة توجيه السياسات نحو الإمكانيات التكنولوجية للبلد؛ وضرورة أن تعالج السياسات جانبي الطلب والعرض كليهما في تطوير القدرات التكنولوجية.

٤٨- وبدأت المناقشة بعرضين قدمهما اختصاصيان بارزان حضرا بدعوة من الأمانة. إذ تولى السيد راينر بيزنباخ، من مجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب أفريقيا عرض القضايا الرئيسية المتعلقة بنماذج اقتناء التكنولوجيا وتأثيرها في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية في إطار التجربة الحاصلة في جنوب أفريقيا. وقد ذكر أن السياسات السابقة كانت تسهم في قيام هيكل صناعي يتسم بقاعدة اقتصادية ضيقة وخير قليل، ومستويات منافسة متدنية، وسياق اجتماعي قائم على مشاركة محدودة. وكانت مؤسسات البحث والتكنولوجيا تعمل في هذا السياق. وهذه المؤسسات، التي كانت تاريخياً تخدم حصراً الأقلية البيضاء والقطاع الرسمي واحتياجات دولة الفصل العنصري، طورت قدرات وطاقات لا تتناسب مع التحديات الإنمائية التي تواجهها حالياً جنوب أفريقيا.

٤٩- أما في جنوب أفريقيا الجديدة، فقد شن مجلس البحث العلمي والصناعي حملة "التكنولوجيا من أجل التنمية" التي تستهدف أساساً إحداث تأثير على اقتصاد جنوب أفريقيا يمتد إلى الأجل الطويل. على أنه كان متعيناً على المجلس في الأجل القصير معالجة قضية البطالة، ولا سيما في دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي نفس الوقت معالجة ضرورة تحسين نوعية حياة المواطنين العاديين في جنوب أفريقيا، ولا سيما عن طريق الهياكل الأساسية المحسَّنة والتمكين الاقتصادي، مع تركيز خاص على السكان الريفيين. وقد وُضع برنامج "التكنولوجيا من أجل التنمية" كبرنامج شركات تساير استراتيجيته الاستراتيجية الوطنية لتطوير الأعمال التجارية الصغيرة، التي ينصب تركيزها الأول على التمكين الاقتصادي لجميع مواطني جنوب أفريقيا. وكانت رؤية المجلس بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تتمثل في مساعدتها في نقل التكنولوجيا وإقامة الشراكات ومكافحة الفقر وبناء قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي بغية تحقيق تغيير حقيقي ودائم في حياة الناس.

٥٠- وقد ورد عرض إجمالي لدور المجلس وغيره من منظمات البحث والتكنولوجيا في دعم الأعمال التجارية الصغيرة في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة بعنوان "استراتيجية وطنية للأعمال التجارية الصغيرة"، وقد تضمنت هذه الاستراتيجية الوصول إلى المعلومات وتقديم المشورة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتعاون الوثيق بشأن الاحتياجات من الهياكل الأساسية مع الوزارات الوطنية ومختلف مستويات الحكومات، والممولين بالجملة، والقطاع الخاص؛ كما تضمنت اتاحة الوصول إلى التكنولوجيا المناسبة؛ وإحداث أثر على الصعيد المحلي بواسطة برامج ومنظمات داعمة؛ ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة جمعيات متخصصة

وظيفياً تقدم الخدمات بسعر التكلفة أو على أساس مدعوم، مع توفير التمويل لها من مصادر خارجية أو الحصول عليه بواسطة الإعانات غير المباشرة.

٥١- وفيما يتعلق بالربط الشبكي والشراكة والتكتل بدأت المجالس العلمية المختلفة تنظر مؤخراً على الصعيد الوطني في إقامة تعاون أوثق فيما بينها وكذلك مع جامعات جنوب أفريقيا؛ وعلى الصعيد الاقليمي، تضمنت المبادرات المتخذة في مختلف أنحاء الجنوب الأفريقي التعاون الأوثق بين منظمات البحث والتكنولوجيا، وعدة "مبادرات للتطوير المكاني" عبر الحدود الدولية. وتضمن العديد من هذه المبادرات مشاريع ارتكازية ضخمة وحيدة ذات طاقة ملموسة لتشكيل تكتلات لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، مثلما هو الحال في صناعة السيارات في منطقة الكاب الشرقية.

٥٢- وعلى الصعيد الدولي، من المقرر أن يعقد في وقت وشيك في مونتيفيديو بأوروغواي اجتماع أول لرؤساء معاهد البحث الصناعي في عدة بلدان في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وبالإضافة إلى ذلك، توجد علاقات ناشئة بين مجلس البحوث العلمية والصناعية ومنظمة "فراونهوفر جيشيلشافت" الألمانية، والمنظمة الهولندية للبحث العلمي التطبيقي. وتتيح هذه العلاقات مجالاً لنقل المهارات والشراكات مع القطاع الخاص. وتجري مناقشات بين شركة "واملاركرايسلر آي. جي" ومجموعة البنك الدولي ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى في البرازيل وعدة منظمات في جنوب أفريقيا بهدف وضع مشاريع للألياف النباتية المحلية في منطقة الأمازون وفي جنوب أفريقيا، وذلك لإنتاج ألياف نباتية طبيعية تستخد في المكوِّنات التركيبية للسيارات. وهذه الشراكات هي من النوع الذي يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً بالفعل.

٥٣- تم قدم السيد فيليب سودن، من شركة تكنوبوليس المحدودة (المملكة المتحدة) عرضاً عن السياسات والتدابير غير الضريبية لتحسين تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولاحظ أن من المهم قبل النظر في أمر تدابير لتحسين التكتلات أن لا نغفل عن حقيقة القوى المحركة الرئيسية للاقتصاد العالمي. فإذا أريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تظل قائمة في الاقتصاد العالمي، فأمامها خياران هما إما أن تبيع المزيد أو أن تخفض من تكاليفها. ولبيع المزيد (أو زيادة الربح على المبيعات)، أمامها خمسة خيارات رئيسية هي التالية: (أ) الابتكار أي تحسين المنتجات والعمليات بواسطة البحث والتطوير؛ (ب) تكييف الأسعار أي استخدام سياسات تسعير مرنة؛ (ج) التواجد في مواقع سوقية أفضل؛ (د) الترويج؛ (ه) تدريب ومكافأة العاملين في المبيعات. ويمكن أيضاً إنجاز خفض التكلفة بعدة طرق هي:(أ) تصميم محسَّن للمنتج؛ (ب) نظم تصنيع أكثر كفاءة؛ (ج) خفض التكاليف العامة؛ (د) تدريب العاملين.

٥٤- وكثيراً ما يأتي الاستثمار الحكومي في مجالات الابتكار والتعليم والتكنولوجيا لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عند رحيل شركة عبر وطنية كبيرة، إذ يعتبر تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حلاً لتسوية ما يسفر عنه هذا الرحيل من زيادة في البطالة. ولكن من الأفضل في الواقع أن تأتي تلك الاستثمارات الحكومية في وقت سابق وأن يتم الحصول على تعهدات من المستثمرين الأجانب بتحسين مستوى المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم. وقد عولجت هذه المشاكل في برنامج تحديث صناعي جديد أعد للحكومة المصرية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي هذا البرنامج، يحظى تحسن مستوى المؤسسات المساندة والقدرة على المنافسة والتدريب وإيجاد شبكة وطنية للمراكز المرجعية للأعمال التجارية، بنفس القدر من العناية الذي يحظى به مجالا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية التجارة.

٥٥- وتناول السيد فيليب سودن بالبحث برنامج الشبكة الدانمركية، الذي يدعم في جوهره الشبكات بين الشركات بغض النظر عن تكوينها أو قطاع عملها أو أغراضها، وشبكة الولايات المتحدة "يو إس نت" التي تدرب وسطاء في مجال تكوين الشبكات متمركزين في الولايات. وقد حذت الحكومتان الاسترالية والنرويجية حذو النموذج الدانمركي. ولكل نموذج من النماذج المختلفة مزاياه وعيوبه، غير أن التقييمات بينت أن البرامج المتسمة بطابع رسمي أقل، والتي تتولاها الشركات بصورة مباشرة، هي البرامج التي تسجل أفضل معدلات البقاء. وثمة عدد من تدابير السياسات غير الضريبية التي يمكن اتخاذها لتحسين تشكيل التكتلات وتطوير الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموماً، بما في ذلك تنشيط المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة مبكرة من دورة نموها الاقتصادي، وإقامة روابط متينة بين دور الأعمال التجارية والتعليم.

٥٦- وفي معرض التعليق على العرضين اللذين قدمهما هذان المتخصصان البارزان، أشار بعض المندوبين إلى ضرورة قيام روابط أوسع بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومؤسسات البحث والتطوير في بقية بلدان العالم. وهذا أمر هام بوجه خاص نظراً إلى أن البلدان النامية لا تحظى إلا بنسبة ضئيلة من البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية ومنظمات البحث والتكنولوجيا التابعة للقطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة. وبالتالي فإن قدرة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية لخططها الإنمائية الوطنية إنما تعتمد على الروابط التكنولوجية التي يمكن أن تقيمها مع الشركات ومنظمات البحث والتطوير في أماكن أخرى. ويمكن أيضاً أن تؤثر الحكومات في البلدان النامية في التحسين التكنولوجي بواسطة المشتريات واللجوء إلى مصادر خارجية. ويمكن أيضاً أن تنهض الحكومات بدور أكثر إقداماً في تمويل البحث التعاوني بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات البحث والتكنولوجيا والشركات عبر الوطنية. ومن الهام أن تنظر الحكومات في إمكانية إنشاء إدارات وطنية للعلم والتكنولوجيا وأن توجد سياسات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تكون داعمة للمشاريع الصغيرة، والمتوسطة الحجم ومساعدة على تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع، مما يزيد من مشاركتها في التجارة الدولية. ويعتبر تماسك السياسات على كل مستوى من مستويات الحكم أمراً أساسياً. وفي هذا السياق، يلاحظ أنه توجد في بلدان عديدة وحدات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل وزارات أو دوائر أخرى تعمل جنباً إلى جنب دون تنسيق أنشطتها. وفي أحد البلدان، أُنشئ مجلس مشترك بين الوكالات لتلافي هذا المشكل، غير أن بعض المندوبين شككوا في إمكان إنشاء مؤسسات مركزية لدعم جميع جوانب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٧- وتكلمت اختصاصية بارزة ثالثة هي السيدة هـ. لاسترس من جامعة ريو دي جانيرو الفدرالية بالبرازيل فركزت على أهداف للسياسة العامة يمكن بها تعزيز النمو والابتكار المستدامين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم. وأوصت السيدة لاسترس بأن تستهدف السياسات تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونظم الابتكار المحلية على جميع المستويات. وينبغي أن تعزز السياسات التحسين التكنولوجي والتسييري والتسويقي فضلاً عن القدرة على التعلم. ويمكن تحقيق ذلك بالتشجيع الفعال لقيام مؤسسات من المستوى المتوسط (منظمات البحث والتكنولوجيا، والرابطات التجارية، ومقدمو خدمات تطوير الأعمال التجارية وغير ذلك). ويمكن أيضاً أن تكون الروابط بين المشاريع الصغيرة المتوسطة الحجم ومؤسسات المستوى المتوسط مفيدة بطرق شتى، بما في ذلك تعميم ونشر المعلومات، ولا سيما مع مؤسسات من الشمال. وينبغي أيضاً أن تهدف السياسات إلى تطوير هياكل أساسية مادية وتكنولوجية (من حيث النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية مثلاً) وإلى تنمية الموارد البشرية. ويجب توافر برامج مالية تكون مفصلة بما يلائم الوضع المعين ومنطوية على دعم حكومي وخاص ودولي. وللحكومات أيضاً دور يمكن أن تنهض به في تسهيل التعاون وفي الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني. ولئن كان يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية أن يكونا أداتين قويتين فإنهما لا يكونان فعالين دائماً، ولا يعدان بديلين عن الجهود التكنولوجية المحلية. ولدى تصميم السياسات يجب مراعاة الذاتية الخاصة بالبلد المعين مثل ثقافة التعلم والابتكار. ويجب عموماً أن تعالج السياسات كلا جانب الطلب، بما في ذلك عوامل مثل التوجه التصديري والتحرير التجاري، وجانب العرض، بما في ذلك عوامل مثل تطوير هيكل أساسي تكنولوجي.

٥٨- ومن الحيوي أن يتاح لرواد المشاريع الوصول إلى المعلومات عن التكنولوجيا والأسواق، والأوضاع المالية والموارد البشرية. وقد وصف عدة مندوبين السياسات المحلية لبلدانهم وقدموا أمثلة وحالات من النجاح في التكتل والربط الشبكي سهلت هذا الوصول. وأُقتُرِح أن تساعد الحكومات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على مشاكل الوصول إلى المعلومات وأن تساعد على توطيد التكتلات بتوفير الحوافز واعتماد تدابير سياسية أخرى. غير أنه ينبغي ألا توفر الحكومات حوافز تشوه السوق أو تنتهك القواعد الدولية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تنشئ الحكومات بيئة تمكينية للاستثمار الأجنبي المباشر وأن تشجع توافر الفرص للتعاقد الباطني ونقل التكنولوجيا. كما أن التشجيع المناسب لخدمات لتطوير الأعمال، سواء منها المالية أو غير المالية، يمكن أن يكون عاملاً هاماً في تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة ويمكن أن يسهل الوصول إلى البحث والتطوير. وأشار بعض المندوبين إلى أن توافر نظم قانونية موثوق بها ويمكن التنبؤ بمسارها يشكل شرطاً مسبقاً للاستثمار ولتطوير الأعمال. وشدد بعض المندوبين على أنه ينبغي النظر إلى الحكومة باعتبارها جهة تسهيل لعملية تطوير التكتلات لا جهة تخطيط عام لهذه العملية. وشدد عدة مندوبين على الحاجة إلى أن تكفل الحكومات انسجام وتماسك السياسات، فضلاً عن الحاجة إلى إجراء حوار مع القطاع الخاص. كما أن التماسك يعني تنسيق الحوافز الضريبية المستخدمة لاجتذاب الاستثمار بغية تلافي المنافسة الهدامة فيما بين المجتمعات المحلية المختلفة داخل البلد الواحد.

٥٩- ومن حيث الروابط القائمة بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصف المندوبون تجارب إيجابية جرى فيها نقل فعلي للتكنولوجيا (في صناعة الأغذية مثلاً) فضلاً عن تجارب سلبية أُنشئت فيها علامة يغلب عليها طابع الاستغلال (في صناعة النسيج مثلاً). وأوصى المندوبون بإجراء المزيد من الدراسات بشأن التجارب الناجحة وظروف نجاحها. ورُئي أن الحكومات يصح أن تتخذ تدابير لكفالة مساهمة الاستثمار الأجنبي

المباشر في الابتكار وذلك باجتذاب شركات ابتكارية وتطوير سياسات تحفز نقل التكنولوجيا وتشكيل شبكات للموردين المحليين، والتدريب، واستراتيجيات للخروج. ورأى المندوبون أنه ينبغي للحكومات أن تشجع كذلك الشركات عبر الوطنية على العمل بدرجة أكبر من ذي قبل مع منظمات البحث المحلية في البلدان النامية.

٦٠- وإجابة على التساؤل عما إذا كان يمكن للروابط أن تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو إدامة القدرة على المنافسة، قدم عدة مندوبين أمثلة عن مشاريع وتجارب فعلية تضمنت روابط فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات البحث والتكنولوجيا، كان لها أثر مساند لتلك العملية. وتشمل الأمثلة برامج تحسين مستوى الصناعة مثل برنامج التحسين المنفذ في تونس ومصر والمغرب بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو والذي يركز على التحديث ورفع مستوى التكنولوجيا وتحسين قدرة المشاريع على المنافسة، ولا سيما منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦١- كما استرعى المندوبون الانتباه إلى الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب نقص وصولها إلى الموارد المالية. ويمكن في بعض الحالات تسوية المشكل بوضع نظم لضمان الائتمان أو بواسطة تدابير تعاونية أو جماعية. والأونكتاد مدعو إلى استخدام شبكات مؤسسات للحصول على المعلومات عن التجارب الناجحة في مجال المخططات الموضوعة لضمان الائتمان ورؤوس الأموال الاستثمارية، وإلى كفالة توافر تلك المعلومات للجميع. وأشير إلى إمكانية أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على إقامة روابط ثابتة مع المؤسسات المالية الدولية بهدف تحسين التمويل وإيجاد أدوات للتقييم. وذكر أن من الصعوبات الأخرى التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فرض معايير دولية وإجراءات خاصة بإصدار الشهادات على نحو قد يشكل حواجز غير تعريفية أمام التجارة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال

٦٢- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمدت اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول من هذا التقرير).

البيانات الختامية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال

٦٣- قال ممثل **فنلندا** ، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إنه ينبغي ألا يخل أي شئ تتضمنه التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد بالمقررات التي سيتم التوصل إليها في مؤتمر الأونكتاد العاشر، وإنه ينبغي لهذا الغرض أن تكفل أمانة الأونكتاد ألا ينفذ أي إجراء يتخذ بناء على الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها إلا عندما تستكمل الأنشطة التي سبق أن اتفقت عليها اللجنة وأقرها مجلس التجارة والتنمية.

٦٤- وأيد ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا وقال إن الأمانة يجب إن تقدم تقارير مرحلية عن العمل الذي تقوم به فعلاً.

٦٥- وأعرب ممثل **كولومبيا** عن شئ من الحيرة إزاء بيان ممثل فنلندا. فالبيان لم يقصد بالتأكيد عدم تنفيذ أي توصية من التوصيات المتفق عليها والموجهة إلى الأونكتاد. فعمل اللجنة ذو قيمة عالية وهو يأمل أن تتمكن الأمانة من تنفيذ التوصيات على نحو ما اتفق عليه.

الفصل الرابع

التجارة الإلكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٦- كان أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"هل تصبح التجارة الإلكترونية محركاً للنمو العالمي؟ التجارة الإلكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية" (TD/B/COM.3/23).

٦٧- قدم **مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة** تقريراً مختصراً عن تنفيذ توصيات اللجنة منذ دورتها الأولى، بناء على طلب مختلف الوفود. وأشار إلى أن هذه الشعبة التي أنشئت حديثاً قدمت في الدورة الأولى، عرضاً عن أعمالها في المجالات المحددة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، ورأت اللجنة أن مثل هذه الأعمال "ينبغي متابعتها بأسلوب متكامل". واستعرض التقدم المحرز في مجالات تيسير التجارة، والجمارك، والنقل، والمرور العابر (الترانزيت)، والمعلومات التجارية، والتجارة الإلكترونية، والقضايا القانونية وتنمية الموارد البشرية والتدريب، والأعمال المصرفية، والتأمين، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر. وركز على أثر أنشطة هذه الشعبة في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على مدى الثلاث سنوات الأخيرة. وأكد أنه يلزم القيام بعمل إضافي لتحقيق الهدف العام وهو الكفاءة في التجارة. غير أنه أعرب عن اعتقاده بأن النجاح في تنفيذ الكثير من برامج الشعبة وبذل جهود لإعادة تنظيم برامج أخرى وتعزيزها سوف ييسران تحقيق هذا الهدف في السنوات القادمة.

٦٨- وأكد ممثل **أمانة الأونكتاد**، في معرض تقديمه للبند ٤ من جدول الأعمال، على أهمية تطوير البعد الخاص بالتجارة الإلكترونية. وقال إن السؤالين الهامين في هذا السياق هما كيف سيكون للتجارة الإلكترونية أثر إيجابي في التجارة والتنمية، وكيف يمكن أن يكون للأونكتاد أثر إيجابي في التجارة الإلكترونية. وتتركز معظم التجارة الإلكترونية في الوقت الحضر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي تنمو بسرعة وتغير من طبيعة التجارة. والتجارة الإلكترونية عالمية في طبيعتها، ويجري وضع قواعد عالمية من أجلها. ويلزم إدماج بعد للتنمية في المناظرات والمناقشات والمفاوضات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية.

٦٩- وأضاف أن الكلمات الأساسية في التجارة الإلكترونية هي إمكانية الوصول، والدراية الفنية، والثقة. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، ليس من مهمة الأونكتاد إنشاء الهياكل المادية اللازمة، ولكن يمكن للأونكتاد أن يقوم بإسهام هام عن طريق تقديم الأفكار، ونشر الخبرات التي يمكن أن تشجع على الاستثمار في الهياكل الأساسية وخفض

تكاليف الوصول. وفيما يتعلق بالدراية الفنية، فإن سرعة التغير في تقنيات وأسلوب عمل التجارة الإلكترونية بلغت درجة جعلت المعرفة لا يمكن أن تأتي إلا عن طريق الممارسة، وهذا هو السبب في أن عملية التدريب التي يقوم بها الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وكذلك حلقات العمل الوطنية والاقليمية والأقاليمية التي ينظمها الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية، تركز على تحديد وتبادل الخبرات فيما بين المشاريع المعنية بالتجارة الإلكترونية. وفيما يتعلق بالثقة، فإنه يلزم وضع صكوك قانونية وتنظيمية صحيحة على المستوى الدولي، وسوف يتعين مواءمتها مع الأوضاع الخاصة الوطنية.

٧٠- وقال إن مسائل إمكانية الوصول والدراية الفنية والثقة تنطوي على جوانب قانونية وتنظيمية، وقضايا اقتصادية واجتماعية، وأبعاد تقنية. وتعد الطبيعة المتعددة القطاعات للتجارة الإلكترونية أحد مصادر الميزة النسبية للأونكتاد، الذي يحتل موقعاً فريداً يسمح له ببحث مثل هذه الجوانب بأسلوب مترابط. وقال إن الوضع الخاص الذي يتميز به الأونكتاد في التجارة الإلكترونية يتعلق بنهجه الانمائي، وخبرته المتعددة القطاعات، ونهجه الذي يقوم على التحليل والممارسة وتوافق الآراء، وتعاونه مع منظمات أخرى. وأضاف أن أولوياته في العمل هي التقييم، وزيادة الوعي، وبناء الثقة/توافق الآراء ويشمل التقييم قضايا مثل: من الذي يعمل في التجارة الإلكترونية، ومكونات التجارة الإلكترونية، والصلة بين التجارة الإلكترونية والسوقيات التجارية، وإدارة سلسلة الإمداد، واستراتيجيات التيسير، وكذلك التحليلات والتصورات والتوقعات. ويشمل دوره في زيادة الوعي جمع المعلومات ونشرها، وتشجيع تبادل الخبرات، والعمل كقوة دافعة للتعاون فيما بين المؤسسات. وتجري متابعة النشاط الأخير على وجه التحديد عن طريق المشاركة في إنشاء موقع على الشبكة العالمية "للمعلومات" مع منظمات أخرى، والمشاركة في تنظيم حلقات عمل إقليمية وأقاليمية، والقيام بدور إيجابي في المناقشات الدولية بشأن التجارة الإلكترونية التي تجري في محافل أخرى. ويركز عمل الأونكتاد في مجال بناء القدرة على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في التجارة الإلكترونية، وتنمية الموارد البشرية، ووضع صكوك قانونية وتنظيمية ملائمة، ما يترتب على التجارة الإلكترونية من آثار على صعيد السياسة التجارية والاقتصاد الكلي. وتدعم هذه الأنشطة اجتماعات الخبراء، والدراسات التحليلية ودراسات الحالة، والدراسات الاقتصادية القياسية، والتصورات، وكذلك المساعدة المباشرة. ويشمل بناء القدرة أيضاً تعزيز الثقة من خلال بحث قضايا تتصل بحسن الإدارة، وتشجيع إيجاد أدوات فعالة من حيث التكلفة، وتشجيع المحتوى المحلي في التجارة الإلكترونية.

٧١- ووصف مفهوم "***التنمية الإلكترونية***"، فأشار إلى أن التجارة الإلكترونية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما عملية تعلم متبادل تتحدى النماذج القائمة، وتكمن في جوهر "اقتصاد المعرفة" الناشئ. وتتطلب التجارة الإلكترونية أيضاً خيالاً وعقلاً متفتحاً.

٧٢- وأضاف قائلاً إن المهام المنتظرة تشمل تقييم وقياس تكاليف الوصول والاستعمال، وبحث وتبادل الخبرات، وتوقع التطورات والاتجاهات والصراعات. وإن القضايا ذات الأولوية في هذا الصدد هي إمكانية الوصول والموارد البشرية، والأطر القانونية، والتنظيمية، والأبعاد المالية والضريبية، والأمن والثقة، والمحتوى، وحسن الإدارة.

٧٣- وأعربت ممثلة **اليابان** عن تقديرها للأونكتاد لعقد حلقة عمل ناجحة للغاية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ عن تبادل الخبرات فيما بين المشاريع المعنية بالتجارة الإلكترونية. وأيدت عقد حلقات عمل إقليمية بشأن التجارة الإلكترونية، واقترحت أن يدعو الأونكتاد أيضاً مشاركين من البلدان المتقدمة، نظراً لأن خبرات تلك البلدان سوف تفيد البلدان النامية.

٧٤- وأيد المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (شيلي) عمل الأونكتاد البحثي والتحليلي في مجال التجارة الإلكترونية، وكذلك حلقات العمل الإقليمية. وقال إنه ينبغي للحكومات أن تشجع السياسات المساندة للتجارة الإلكترونية: فالتحدي يتمثل في إقامة الهياكل الأساسية لدعم التجارة الإلكترونية. وأضاف أن التجارة الإلكترونية تعد أداة داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحاول أن تكون ذات قدرة تنافسية أكبر، وهناك حاجة لإيجاد أدوات جديدة لتنمية الموارد البشرية، وأدوات للإدارة. ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور كبير في التغلب على المعوقات التي تواجهها البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية، وأيد المقترحات التي تقدم بها الأونكتاد للتعامل مع التجارة الإلكترونية بطريقة شاملة، كما أيد تعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى.

٧٥- وقال ممثل **فنلندا**، وهو يتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إنه توجد حاجة إلى أن تستفيد البلدان النامية من التجارة الإلكترونية منذ لحظة البداية. وأضاف أنه تقوم حاليا منظمات شتى بكثير من المبادرات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وأنه يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من هذه المبادرات. كذلك فإن الأعمال التي تضطلع بها منظمات أخرى ستؤدي دورا هاما في وضع المعايير المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وتنطوي أيضا حلقات العمل الإقليمية على إمكانات مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وللحكومات دور تؤديه في اتخاذ قرارات في مجال السياسات يكون من شأنها النهوض باشتراك جميع البلدان في التجارة الإلكترونية. وفضلا عن ذلك، فإن الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد والبنك الدولي (مثل برنامج المعلومات/التنمية) يمكن استخدامها لتحقيق نتائج فعالة في المستقبل.

٧٦- وأيد ممثل **كوبا** الآراء التي أعرب عنها ممثل شيلي. وقال إن التجارة الإلكترونية تتيح فوائد محتملة للبلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة لها، ولكن توجد حاجة إلى تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية في تلك البلدان لكي يمكن تحقيق هذه الفوائد. وأوضح أنه توجد مشاكل خاصة في المناطق الريفية التي تحتاج إلى المساعدة. وتوجد حاجة أيضا إلى النهوض بالأطر القانونية وحماية الخصوصيات، ويتسم دور الأونكتاد في هذه المجالات بالأهمية.

٧٧- وقالت ممثلة **الصين** إن التجارة الإلكترونية تتطور بسرعة وسيكون لها تأثير الإلكترونية كبير على التجارة وإن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دورا هاما في مساعدة البلدان النامية على الاشتراك في التجارة الإلكترونية وينبغي ألا تضطلع بهذا الدور منظمات دولية أخرى. وأضافت أنه قد أُنشئ مركز للتجارة الإلكترونية في الصين ولكن لم تتم بعد إقامة الهياكل الأساسية الضرورية ويلزم وضع إطار تنظيمي قانوني. وينبغي للمنظمات الدولية أن تتجنب اعتماد استراتيجيات قد تعرقل تجارة البلدان النامية. وينبغي أيضا عدم السماح باستخدام التجارة الإلكترونية لتقييد الأشكال

الأخرى للتجارة، وخاصة بالنظر إلى أن البلدان النامية متخلفة عن البلدان المتقدمة في مجال التجارة الإلكترونية. وأشارت إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يزود البلدان النامية بالتوجيه والتدريب في مجال السياسات.

٧٨- وأعرب المتحدث باسم المجموعة الأفريقية **(زامبيا)**، عن تأييده لاقتراح اليابان توجيه دعوات إلى البلدان النامية لحضور حلقة العمل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي ستُعقد للمنطقة الأفريقية. وطلب أن تقوم أمانة الأونكتاد بإجراء دراسة لتقدير احتياجات البلدان الأفريقية من حيث الهياكل الأساسية والموارد البشرية المطلوبة لكي تتمكن هذه المنطقة من الاشتراك في التجارة الإلكترونية.

٧٩- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه توجد أوجه قصور في أعمال شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، وهي أوجه يلزم تلافيها قبل انعقاد الأونكتاد العاشر. وأضافت أنه لا يوجد أساس إحصائي لإجراء تقييم لما للبرامج التنفيذية لهذه الشعبة من قيمة مضافة وكفاءة، وأنه يلزم إجراء تحليل لما لهذه البرامج من قيمة مضافة وكفاءة وذلك على أساس كل بلد على حدة؛ وأن هذه البرامج لم تحقق بعد إمكانية الاستدامة الذاتية ماليا؛ وأنه يوجد افتقار إلى الشفافية في مجال التوثيق الإلكتروني المأمون، وأن هذه الشعبة قد تصرفت خارج حدود ولايتها في هذا المجال؛ وأن المعلومات المتعلقة بالشراكات التي أُطلقت في ليون لم تُقدَّم إلى الدول الأعضاء إلا بعد مضي هذا الحدث، مما حدا بالدول الأعضاء إلى أن تطلب مبادئ توجيهية واضحة بشأن أي دور آخر يضطلع به الأونكتاد مع قطاع الأعمال.

٨٠- وقالت إنه يمكن للأونكتاد أن يؤدي دورا إيجابيا في التجارة الإلكترونية ولكن من شأن الدول الأعضاء أن تحدد ما هي الأنشطة ذات القيمة المضافة التي يمكن للأونكتاد أن يضطلع بها في هذا المجال. وينبغي أن تُتاح على مستوى اللجنة (وليس فقط في الحلقات الدراسية الإقليمية) الأعمال التحليلية المتعلقة بالصلات بين التجارة الإلكترونية والتنمية. وطلبت معلومات تفصيلية عن المشاريع التي سيجري الاضطلاع بها في إطار "حساب التنمية". وتساءلت عن سبب عدم تقديم المقترحات إلى الوفود التي مقرها جنيف للحصول على إسهاماتها. وأخيرا، طلبت إلى شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة أن تقدم معلومات مناسبة من حيث التوقيت بشأن أي حدث موازٍ قد يجري تنظيمه أثناء الأونكتاد العاشر فيما يتصل بالمجتمع المدني أو بالتمويل البالغ الصغر. وفيما يتعلق بهذا الأخير، أشارت إلى أن وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" لا تمنح الأونكتاد أي ولاية بشأن التمويل البالغ الصغر.

٨١- ورد مدير **شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة** على ذلك قائلا إن جميع المشاريع الميدانية يجري تقييمها بعمليات استعراض ثلاثية تضم البلد المتلقي والجهة المانحة والأونكتاد. وأوضح أن تقييم الآثار الطويلة الأجل لبرامج الأونكتاد ليس مهمة سهلة بحال من الأحوال وأنه يتطلب موارد ضخمة. بيد أنه ظهرت بعض الإشارات الإيجابية للغاية من عمليات التقييم التي أجرتها الحكومات، مثل الإشارات الصادرة عن حكومة الفلبين التي قدرت الزيادة في الإيرادات المتولدة في ذلك البلد عن تطبيق برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (ASYCUDA) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وذلك في أول عام

لتطبيقه، أو التقييم الذي أجرته منظمة التأمين الأفريقية والذي يبين أن ما يصل إلى ١٦ بلدا قد قام بتغيير تشريعاته تغييرا كبيرا نتيجة لمشروع الأونكتاد الرامي إلى المساعدة على إنشاء هيئات إشراف أكثر فعالية في أفريقيا وفي منطقة الكاريبي، وأن بلدانا أخرى كثيرة قد أنشأت هيئات إشراف وليدة. وأوضح أن القيمة المضافة لبرامج مثل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها أو برنامج نظام المعلومات المتقدمة عن البضائع هي قيمة تتضح بجلاء من عدد الطلبات التي يتلقاها الأونكتاد باستمرار من البلدان النامية طلباً لهذه البرامج. وقال إن مشاريع اتفاقات النقل العابر التي أعدها الأونكتاد قد اعتمدها ما يصل إلى ٢٣ بلدا في ثلاث مناطق مختلفة ومن المنتظر تَحقُّق المزيد. وفي الوقت نفسه، فإن برنامج التدريب البحري (ترينمار: TRAINMAR) يقوم بتدريب قرابة ١٠ ٠٠٠ متعهد بحري في العام.

٨٢- وفيما يتعلق بالتمويل البالغ الصغر، قال إن وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" تذكر أن الوصول إلى الائتمان ورأس المال يعتبر أمرا هاما لجميع المشاريع، ويمكن أن يشكل تحدياً للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (TD/378/Rev.1، الفقرة ٤٨) وأن دور الأونكتاد الرئيسي في هذا القطاع يتمثل في مساعدة البلدان النامية على توليد الخدمات الداعمة للتجارة والمتكيفة مع احتياجاتها الخاصة، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات التي تتناول قطاعات المشاريع غير الرسمية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٩٢). وعلاوة على ذلك فإن اللجنة كانت قد أشارت، في دورتها الثانية، إلى الدور التيسيري الهام الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في الجمع بين مديري الأصول الدولية والمصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر والحكومات وأنها قد اتفقت على أنه ينبغي مواصلة القيام بهذا العمل (TD/B/COM.3/11).

٨٣- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن المناقشات جارية بشأن إنشاء موقع مشترك على الشبكة العالمية للمعلومات مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة الأمم المتحدة لحماية الملكية الفكرية. وأضاف أنه يوجد تعاون أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دُعي إلى جميع حلقات العمل الإقليمية الثلاث المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ويبحث الأونكتاد حاليا أيضا مع البنك الدولي إمكانية الاضطلاع بأنشطة مشتركة في إطار برنامج المعلومات/التنمية. وأوضح أن البنك الدولي قد دعا الأمين العام للأونكتاد إلى حضور اجتماعات بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالمشاريع ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والتي يجري الاضطلاع بها في إطار "حساب التنمية"، أشار إلى أنه يرد في الوثائق الصادرة في مقر الأمم المتحدة، التي ستُتاح للوفود المهتمة بالأمر أثناء الدورة، وصف تفصيلي للأنشطة التي يشملها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

موجز المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن البند ٤ من جدول الأعمال[٣]

٨٤- أخذت المناقشات غير الرسمية في الاعتبار التمهيد الذي قدمه ممثل أمانة الأونكتاد وكذلك استنتاجات اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الالكترونية: الأبعاد القانونية والتنظيمية، الذي عقد في جنيف من ١٤ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩. وركزت المناقشات على أربعة مجالات رئيسية هي: الهياكل الأساسية المادية وبناء القدرات؛ والإطار القانوني والتنظيمي؛ ودور الحكومات؛ ودور الأونكتاد.

الهياكل الأساسية المادية وبناء القدرات

٨٥- وتم التشديد على أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية، وبخاصة هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية، واحد من العوامل الرئيسية التي تقيد مشاركة البلدان النامية في التجارة الالكترونية. ففي كثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، "مناطق صامتة" لا توجد فيها اتصالات سلكية ولاسلكية، مما يجعل إنشاء الهياكل الأساسية في هذه البلدان أمرا أساسيا حتى قبل النظر في التجارة الالكترونية. ولمّا كان من غير المحتمل أن يتلقى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أية تدفقات كبيرة من المساعدة المالية العامة، فمن المهم تهيئة بيئة سليمة للاستثمار. ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد من أحدث التكنولوجيات المتاحة بتكاليف منخفضة نسبيا للحاق بتنمية التجارة الالكترونية. فقد دلت التجارب على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حتى تلك القائمة في أقل البلدان نموا، يمكن أن تبدأ مشاريع ناجحة في التجارة الالكترونية، رغم كل القيود التي يمكن أن تواجهها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨٦- واتفق عموما على أن الأونكتاد، وإن كان لا يستطيع القيام بدور ريادي في توفير الهياكل الأساسية المادية للتجارة الالكترونية، يمكنه المساعدة في توعية البلدان النامية بشأن الفرص المتاحة. كما يمكنه مساعدتها في تكييف التجارة الالكترونية مع احتياجات المؤسسات بإنشاء قواعد بيانات وتجميع المعلومات المتعلقة بالتجارة الالكترونية ونشرها على البلدان النامية.

٨٧- وكان هناك اتفاق عام أيضا على الدور الأساسي لبناء القدرات. وفي هذا الصدد، رئي أن حلقات التدارس، والحلقات الدراسية، والدورات التدريبية وسائر أشكال المساعدة التقنية أساسية لتمكين البلدان النامية من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للمشاركة في التجارة الالكترونية.

الإطار القانوني والتنظيمي

٨٨- وتم التسليم بأن الثقة والقدرة على التنبؤ والأمن عوامل أساسية لنجاح التجارة الالكترونية وأنه يلزم، من ثم، قوانين ولوائح داعمة. وأفيد أيضا بأن الإطار القانوني والتنظيمي يدخل أساسا في مجال منظمات أخرى مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وإن كان يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور ترويجي.

دور الحكومات

٨٩- وللحكومات، وخاصة حكومات البلدان النامية، دور حاسم ينبغي القيام به لتعزيز التجارة الالكترونية. فمشاركتها لازمة لإنشاء هياكل الاتصالات، وجذب الاستثمار (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) وتوفير الدعم القانوني والتنظيمي لممارسة أنشطة التجارة الالكترونية. كما يمكن للحكومات أن تشارك هي نفسها بنشاط في

التجارة الالكترونية، وأن تتيح التدريب وتنمية الموارد البشرية وتساعد في الترويج "لثقافة الكترونية". ويتوقع منها أيضا أن تدعم القطاع الخاص للقيام باستثمارات وإدارة التجارة الالكترونية بالفعل.

دور الأونكتاد

٩٠- وحظيَّ العمل الذي تقوم به الأمانة في مجال التجارة الالكترونية بتقدير كبير. وبوجه خاص، رئي أن حلقات التدارس والحلقات الدراسية التي تم تنظيمها حتى الآن كانت مفيدة للغاية في توفير معلومات قيِّمة عن التجارة الالكترونية وفي تمكين المشاركين من تبادل الخبرات العملية. وتم تشجيع الأمانة على مواصلة تنظيم حلقات تدارس وحلقات دراسية وغيرها من أشكال التدريب وتبادل المعلومات.

٩١- وكان هناك اتفاق واسع في الآراء حول الدور الذي ينبغي للأونكتاد القيام به والنهج الذي ينبغي له اعتماده في عمله. فعلى الأونكتاد أن يعمل في مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على ما يلي:

(أ) يجب أن يركز عمل الأونكتاد على الأبعاد الإنمائية للتجارة الالكترونية. فيلزم القيام بأعمال تحليلية لإظهار الروابط بين التجارة الالكترونية والتنمية الاقتصادية وكذلك الروابط بين التجارة الالكترونية وفرادى القطاعات مثل التأمين، والأعمال المصرفية، والنقل وتيسير التجارة. وهذه الأعمال يجب أن تؤدي إلى نشر وثائق وكتيبات تصف التجارة الالكترونية من جميع جوانبها وتتيح معلومات عملية للبلدان النامية بشأن المشاكل السائدة وكيفية معالجتها؛

(ب) يجب أن يستفيد الأونكتاد من الميزة النسبية التي يتمتع بها وهي أنه الوحيد الذي يتناول الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية للتجارة الالكترونية بشكل منفصل. وعليه أن يواصل التصدي للقضايا المشتركة بين القطاعات ذات الصلة بالتجارة الالكترونية، بما في ذلك سوقيات التجارة، وإدارة سلسلة التوريد واستراتيجيات تيسير التجارة؛

(ج) يجب أن ترتبط الأعمال التحليلية التي يقوم بها الأونكتاد ببرنامجه للمساعدة التقنية والتدريب وتنمية الموارد البشرية. فالبلدان النامية تحتاج إلى من يساعدها في التصدي لقضايا مثل نقل التكنولوجيا، والملكية الفكرية، وأسماء النطاقات وما إلى ذلك؛ و

(د) ينبغي للأونكتاد أن يقوم بعمله بالتعاون مع منظمات مختصة أخرى، كالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ويرحب بإنشاء موقع مشترك بين الأونكتاد والمنظمات الأخرى، على الشبكة العالمية للمعلومات، ولكن يلزم أيضا تحليل العمل الذي تضطلع به المنظمات الأخرى في مجال التجارة الالكترونية.

ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دورا في توحيد العمل الذي تقوم به المنظمات المختلفة. كما يمكنه مساعدة البلدان النامية في الإعداد لإجراء مفاوضات ذات صلة بالتجارة الإلكترونية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

٩٢- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ استنتاجاتها وتوصياتها المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول من هذا التقرير).

البيانات الختامية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

٩٣- قال ممثل **فنلندا**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه ليس في هذه التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد ما يجب أن يخل بالقرارات التي يتم التوصل إليها في الأونكتاد العاشر، وفي هذا الصدد، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تكفل عدم تنفيذ أي إجراء يتخذ بشأن هذه الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها إلا بعد الانتهاء من الأنشطة التي وافقت عليها اللجنة بالفعل وأيدها مجلس التجارة والتنمية.

٩٤- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إنها لم تشأ وقف التوصل إلى توافق في الآراء بسبب قرب ميعاد انعقاد الأونكتاد العاشر، ولكن الأونكتاد لا يتمتع في رأيها بميزة نسبية في مجال الإطارين القانوني والتنظيمي للتجارة الالكترونية، وهو مجال يمكن أن تتصدى له على نحو أفضل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ومع ذلك ، فإنها تؤيد الأعمال التحليلية التي يقوم بها الأونكتاد بشأن التجارة الالكترونية بشرط ألا تزدوج مع تلك التي تضطلع بها منظمات أخرى.

الفصل الخامس

تقارير الهيئات الفرعية للجنة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٩٥- كانت أمام اللجنة للنظر في هذا البند الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخدمات المالية وغير المالية المستدامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/COM.3/26-TD/B/COM.3/EM.7/3)

"التجارة الالكترونية: الأبعاد القانونية والتنظيمية – الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها" (TD/B/COM.3/EM.8/L.1)

موجز المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن البند ٥ من جدول الأعمال[٤]

٩٦- أعرب جميع المنسقين الإقليميين عن تقديرهم للأعمال التحليلية التي يقوم بها الأونكتاد. وتم التشديد مرارا على أهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في حفز التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تم حث الأمانة على الاستمرار في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء هياكل دعم تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بزيادة قدرتها على المنافسة والمشاركة بنشاط في التجارة الدولية.

٩٧- وكان هناك اتفاق عام على التشخيص الشامل الذي قام به الخبراء فيما يتعلق بتحليل القيود المالية وغير المالية التي تقوض نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. فأكد هذا التشخيص الحاجة إلى نظام خدمات ناجح ومستدام وفعال من حيث الكلفة لتنمية الأعمال التجارية. ولاحظت اللجنة أيضا أهمية إقامة روابط وثيقة ومجالات تعاون ممكنة بين الخدمات غير المالية والخدمات المالية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٨- ومع ذلك، أبديت تحفظات كبيرة بشأن تعامل الأونكتاد مع القطاع الخاص. فأفيد بأنه ينبغي وضع مدونة قواعد سلوك قبل أن تجيز اللجنة أي اتصال بين الأونكتاد والمؤسسات المالية الخاصة.

٩٩- أما المناقشات التي تناولت نتائج اجتماع الخبراء المعني بالأبعاد القانونية والتنظيمية للتجارة الالكترونية فركزت على أهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم لتنمية التجارة الالكترونية، وعلى دور التعليم والتدريب والتعاون فيما بين المنظمات الدولية.

١٠٠- وأكد جميع المنسقين الإقليميين الأهمية الجوهرية لوجود إطار قانوني وتنظيمي صحيح يكفل بناء القدرات في مجال التجارة الالكترونية. وأكد كثير من المندوبين الحاجة إلى إدخال تعديلات لتذليل العقبات التنظيمية وتنسيق القوانين لإنشاء إطار شفاف وقانوني ملائم. ومن بين المجالات التي يلزم التصدي لها الفوائد الضريبية، والتسجيل، وأسماء النطاقات، والتوقيعات الالكترونية والتشفير، واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

١٠١- واتفق أيضا على أن الموارد البشرية هي مفتاح نجاح بناء القدرات في التجارة الالكترونية. وأكد المندوبون أهمية المواد التحليلية والتدريبية التي يستعملها الأونكتاد وأهمية حلقات التدارس والحلقات الدراسية التي ينظمها بشأن التجارة الالكترونية، خاصة تلك التي تغطي الجوانب التنظيمية والقانونية.

١٠٢- وأكد عدد كبير من المندوبين دور التنسيق المهم الذي يقوم به الأونكتاد في إطار نهج متكامل للتجارة الاكترونية، وقدرته على نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة جهات أخرى فاعلة، وبخاصة أنشطة المنظمات الدولية الأخرى، لتنمية التجارة الالكترونية. ولاحظوا اختصاص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها في مجالات تتعلق تحديدا بالتجارة الالكترونية، لا سيما مساهماتها في إرساء أساس قانوني وتنظيمي للتجارة الالكترونية. ومن شأن زيادة التنسيق فيما بين المنظمات الدولية أن يسمح للأونكتاد بمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على فهم الآثار التي ترتبها التغييرات في الميدان التنظيمي على مجال التجارة الالكترونية وأثر الأخيرة على التجارة والتنمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٥ من جدول الأعمال[٥]

١٠٣- أحاطت اللجنة علما بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالخدمات المالية وغير المالية المستدامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأوصت بأن يؤيد مجلس التجارة والتنمية الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها كما وردت في الوثيقة TD/B/COM.3/26 - TD/B/COM.3/EM.7/3، باستثناء الفقرتين ٨ و٩، وبتعديل الفقرة ٦ (الموجهة إلى الأونكتاد) ليكون نصها كالآتي:

"٦- تعيين وتحليل ونشر أدوات تقييم المتطلبات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنهج الابتكارية التي تستخدمها مؤسسات الائتمان البالغة الصِّغر، والتي يمكن للمؤسسات المالية الرئيسية أن تستخدمها لتيسير تمويل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقليل المخاطر وتكاليف المعاملات، وتقديم تقريرعن ذلك إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن"؛

١٠٤- كما أحاطت اللجنة علما بالتقرير الشفهي عن اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال التجارة الالكترونية: الأبعاد القانونية والتنظيمية، وأوصت بأن يؤيد مجلس التجارة والتنمية الاستنتاجات والتوصيات المتفق

عليها كما وردت في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.8/L.1، بتعديل الفقرة ١٧ (الموجهة إلى الأونكتاد) ليكون نصها كالآتي:

"١٧- ينبغي للأونكتاد أن يسعى، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة الأخرى وفي حدود الموارد البشرية والمالية القائمة، إلى مساعدة البلدان النامية، بناء على الطلب، في فهم آثار النهج التشريعية المختلفة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمزاولة التجارة الالكترونية".

١٠٥- وأفادت اللجنة بأنه ليس في هذه التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد ما يجب أن يخل بالقرارات التي يتم التوصل إليها في الأونكتاد العاشر، وأنه ينبغي لأمانة الأونكتاد في هذا الصدد، أن تكفل عدم تنفيذ أي إجراء يتخذ بشأن هذه الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها إلا بعد الانتهاء من الأنشطة التي وافقت اللجنة عليها بالفعل وأيدها مجلس التجارة والتنمية.

البيانات الختامية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال

١٠٦- أشارت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إلى أن البيان المتعلق بعدم وجوب الاخلال بنتائج الأونكتاد العاشر لن يؤثر على عقد حلقات التدارس بشأن التجارة الالكترونية التي كانت الجمعية العامة قد وافقت عليها. وأفادت بأن نائب الأمين العام قد وافق على أنه لن يتم انفاق المزيد من الأموال على النقاط التجارية إلى حين استكمال التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية. وأعربت أيضا عن الأمل في أن يحفز البيان الأمانة على الانتهاء من عملها المتعلق بالتوصيات السابقة التي قدمتها اللجنة.

١٠٧- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إنه يتوقع الانتهاء من العمل الخاص بالتوصيات التي وجهت إلى الأونكتاد في الدورة السابقة للجنة بحلول نهاية العام.

١٠٨- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (شيلي) إن اجتماعات الخبراء، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتجارة الالكترونية، كانت ذات فائدة كبرى للبلدان النامية، وإنه ينبغي للأونكتاد أن يستمر في تنظيم هذه الاجتماعات.

الفصل السادس

تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠٩- كانت أمام اللجنة للنظر في هذا البند الوثيقتان التاليتان:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها: أثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية" (TD/B/COM.3/25)؛

"تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها: القضايا المتصلة بتنمية المشاريع" (TD/B/COM.3/27).

موجز المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن البند ٦ من جدول الأعمال[٥]

١١٠- قدمت الأمانة استعراضا عاما للمداولات التي أجرتها اللجنة وأفرقة الخبراء التابعة لها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية والتقرير المرحلي عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وقال ممثل الأمانة، في معرض تقديمه للتقرير المرحلي، إن العمل جار بشأن جميع التوصيات، وإن بضع مهام قد انتهت بالفعل. وفيما يتعلق بطلب اللجنة أن يواصل ويمدد الأونكتاد برامج المساعدة التقنية مثل برنامج تنمية المشاريع، أوضح الممثل قائلاً إن برنامج تنمية المشاريع يشهد توسعا كبيرا من ١٣ إلى ٣٤ بلدا بفضل الأموال التي أتاحتها حكومة إيطاليا والدعم الذي قدمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالأموال الإيطالية ستسمح بتمديد برنامج تنمية المشاريع ليشمل ١٠ بلدان في حوض البحر الأبيض المتوسط، وسيتيح التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إنشاء برنامج لتنمية المشاريع في ستة بلدان من أمريكا الوسطى، وسيقوم برنامج مشاريع أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمد البرنامج إلى خمسة بلدان أفريقية أخرى.

١١١- ورحبت الوفود بالاستعراض العام والتقرير المرحلي عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للدورة الثالثة للجنة. وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم لما قدمه برنامج تنمية المشاريع التابع للأونكتاد من مساهمة هامة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب ممثلو جميع التجمعات الإقليمية عن تقديرهم لبرنامج تنمية المشاريع وأعلنوا أنهم يؤيدون تماما تعزيز البرنامج في البلدان التي ينفذ فيها بالفعل ومَدَّه إلى بلدان نامية أخرى.

١١٢- وقال متحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إن برنامج تنمية المشاريع من نوع البرامج البالغة الفعالية، وأيد تماما مواصلة توسيع أنشطته في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وطلب متحدث باسم المجموعة الأفريقية من الأونكتاد مواصلة توسيع البرنامج ليشمل عددا أكبر من البلدان في أفريقيا. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن جهود الأونكتاد لبدء تنفيذ برنامج تنمية المشاريع في بلده مبادرة إيجابية جدا يمكن أن تسهم في تنمية المشاريع هناك. وأعرب عن الأمل في أن يجد الأونكتاد التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج في الاتحاد الروسي. وأفاد متحدث باسم المجموعة الآسيوية بأنه كان قد طُلب من الأونكتاد مد البرنامج إلى آسيا في الدورة السابقة للجنة، ولكنه لم يفعل ذلك حتى الآن؛ وكرر اهتمام البلدان الآسيوية بالاستفادة من البرنامج. وشكك أحد الوفود في قدرة الأونكتاد على إدارة البرنامج الذي يتم توسيعه على هذا النحو الكبير. وأوضح ممثل للأمانة قائلا إن توسيع البرنامج سيتم على مدى عدد من السنوات وإن الأونكتاد لن ينفرد وحده بالعمل. فقد كانت له على الدوام جهات وطنية نظيرة تولت أعمال البرنامج في نهاية الأمر. كما أنه يعمل مع وكالات دولية للاستفادة من البرامج المكملة لبرنامج تنمية المشاريع.

١١٣- وأبدى عدد من الوفود قلقهم من أن الأمانة لم تستكمل الأعمال التحليلية التي طلبت إليها في الدورة الثالثة وشككوا في إمكانية إناطتها بمهام إضافية. ومع ذلك، أشير إلى أن الدورة الأخيرة للجنة قد انعقدت منذ سبعة شهور فقط وأنه سيتم، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، وهو الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة عادة، الانتهاء من كثير من الأنشطة التي ذكر أنه يجري تنفيذها في التقرير المرحلي. وألقت الأمانة الضوء أيضا على الضغط الشديد الذي يفرضه عليها ارتفاع معدلات الشواغر والذي يضاعفه طول الإجراءات لشغل الوظائف والقواعد التقييدية المفروضة على استخدام الموظفين المؤقتين، ولكنها أكدت للوفود أن بإمكانها تنفيذ جميع الأعمال الموكلة إليها وأنها ستنفذها.

١١٤- ورداً على سؤال طرح لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يكون هناك تداخل بين عمل الأونكتاد بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعمل منظمة العمل الدولية، أوضح ممثل للأمانة قائلا إن عمل منظمة العمل الدولية قد ركز تقليديا على المشاريع البالغة الصغر وإن بدأ ينصب في الآونة الأخيرة على قضايا تتصل بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإن الاتصالات التي يجريها الأونكتاد مع منظمة العمل الدولية بشأن القضايا المتصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تتم أساسا من خلال فرع منظمة العمل الدولية المعني بتنمية المبادرات والإدارة. وقد أجرى الأونكتاد مشاورات مكثفة مع منظمة العمل الدولية بشأن برنامجها التدريبي وهو يتعاون حاليا معها في إطار مشروع حوض البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠ الذي تموله الحكومة الإيطالية، وفي إطار المشروع المتعلق بأصحاب المشاريع من النساء.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٦ من جدول الأعمال

١١٥- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير المرحلي عن الأنشطة التي اضطلع بها منذ انعقاد دورتها الثالثة، كما ورد في الوثيقة TD/B/COM.3/27. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة لتوفير معلومات كاملة ومفصلة عن المهام التي أنجزت. وطلبت الحصول أيضا على مزيد من الإيضاحات بشأن المهام التي لم تستكمل بعد لعدم

إثقال الأمانة بتوصيات مفرطة قبل انعقاد الأونكتاد العاشر. وطلبت اللجنة أن تقدم التقارير المرحلية بيانات عن جميع الأعمال التي انتهت والتي لم تنته وأن تعرض على جميع الدورات القادمة للجنة.

١١٦- وبعد الاستماع إلى البيانات التي ألقاها جميع المنسقين الإقليميين، رأت اللجنة أن الأونكتاد يجب أن يستمر في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعيين أفضل الممارسات لدعم الهياكل اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأن يواصل استخدام هذه الممارسات الفضلى في أنشطته في مجال التعاون التقني. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة ضرورة تعزيز برنامج تنمية المشاريع ومدَّه إلى جميع المناطق إذا ما سمح التمويل بالقيام بذلك.

١١٧- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقرير المرحلي الذي قدم عن تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد بشأن أثر التجارة الالكترونية وأهميتها بالنسبة إلى نمو التجارة والتنمية، كما ورد في الوثيقة TD/B/COM.3/25.

الفصل السابع

مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١١٨- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة للنظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية: متابعة المقرر الذي اعتمدته الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثالثة والثلاثين" (TD/B/COM.3/24)

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

١١٩- أحاطت اللجنة علما بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد وأحالته إلى الفرقة العاملة لزيادة النظر فيه في دورتها الرابعة والثلاثين.

البيانات الختامية بشأن البند ٧ من جدول الأعمال

١٢٠- أشار ممثل **المكسيك** إلى أن الفرقة العاملة كانت قد طلبت في الفقرة ١٠ من استنتاجاتها المتفق عليها بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية (TD/B/46/2) إحالة استنتاجات اجتماع مدراء النقاط التجارية والمستخدمين النهائيين والخبراء الحكوميين إلى الدورة الرابعة للجنة للنظر فيها، وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تنظر فيها.

١٢١- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يفضّل، لاستعراض طريقة الاضطلاع بالولايات السابقة وعدم تكرار عمليات نفذتها بالفعل أفرقة مخصصة مختلفة، النظر في جميع الوثائق ذات الصلة في نفس الوقت بدلا من استعراض وثيقة واحدة على انفراد.

الفصل الثامن

البيانات الختامية

١٢٢- قال ممثل **فنلندا**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن اللجنة قد تصدت لبعض الموضوعات المهمة، ولكن عددا من إجراءات عملها غير سليم. وهناك مجال لتحسين إدارة اجتماعات الخبراء من حيث متابعتها وشكلها وحالة استنتاجاتها المتفق عليها وتوقيتها. وسيتيح الأونكتاد العاشر الفرصة الملائمة للاتفاق على أية تعديلات يراد إدخالها على سير عمل الآلية الحكومية الدولية.

١٢٣- وقالت ممثلة **الصين** إن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والكفاءة في التجارة، والتجارة الالكترونية، مجالات مهمة تشغل بال البلدان النامية، وإنها تقدر العمل الذي أنجزه الأونكتاد بشأن النقاط التجارية. وأضافت قائلة إن الأونكتاد يجب أن يواصل القيام بدور رئيسي في هذه المجالات لمساعدة البلدان النامية على الإندماج في تيار الاقتصاد العالمي عن طريق تحليل السياسة العامة وبناء القدرات والتعاون التقني.

١٢٤- واعتبر المتحدثان باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (شيلي) و**المجموعة الآسيوية** (جمهورية إيران الاسلامية) نتائج الدورة إيجابية ومثمرة.

١٢٥- وأيد المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (زامبيا) مواصلة عقد اجتماعات الخبراء. ومع عدم الحكم مسبقاً على النتائج التي سيسفر عنها الأونكتاد العاشر، قال إن اجتماعات الخبراء كانت مفيدة وناجحة، وخاصة بعد ما تم توفير الأموال لخبراء البلدان النامية

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٢٦- عُقدت الدورة الرابعة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم، جنيف في الفترة من ١٩ إلى٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعقدت اللجنة، أثناء الدورة ثلاث جلسات عامة (الجلسات، الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة) وعشر جلسات غير رسمية. وافتتح السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، الدورة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢٧- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الثالثة عشرة المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد حسن الدين حمزة	(ماليزيا)
نواب الرئيس:	السيد أدوارد سيزانغا	(زامبيا)
	السيد جوليو فاسكيزروك	(كوبا)
	السيد مارك جونز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
	السيدة يوكي دايجو	(اليابان)
	السيدة مارتا روزيكوفا	(الجمهورية السلوفاكية)
المقرر	السيد فيديريكو بيرازا	(أوروغواي)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢٨- أقرت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/21. وبناء على ذلك كان جدول أعمال الدورة الرابعة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقييم السياسات الابتكارية والتدابير غير الضريبية لرفع مستوى عمليات تكتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات وتطوير روابطها الشبكية الخارجية، مع مراعاة دور كل من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، بهدف تشجيع القدرة على المنافسة والابتكار والانتاجية في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

٤- التجارة الالكترونية وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية

٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٢٩- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ مشروع تقريرها (TD/B/COM.3/L.12 وL.12/Add.1)، رهناً بإدخال التعديلات على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير في ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
اذربيجان
الأرجنتين
اسبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوكرانيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بنن
بوروندي
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تونس
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
الجمهرية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
رواندا
زامبيا
السلفادور
سلوفاكيا
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
عمان
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فييت نام
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
ميانمار
النمسا
نيبال
نيجيريا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

---

* للاطلاع على القائمة النهائية للمشتركين، انظر TD/B/COM.3/Inf.4.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
منظمة المؤتمر الاسلامي
مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلين في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الرابطة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

٦- وحضر الدورة الخبراء المختصون التالية أسماؤهم:

السيد رين بيزنباخ، رئيس، تنمية الأعمال التجارية، القسم الدولي، مجلس البحوث الصناعية والعلمية، جنوب أفريقيا.
السيد فيليب سودين، مدير، شركة تكنولوبوليس المحدودة، المملكة المتحدة
السيد هيلينا لاستريس، المجلس البرازيلي للعلم والتكنولوجيا، البرازيل

الحواشي

(١) انظر الفقرة ١٠٤ من هذا التقرير.

(٢) أعدته أمانة الأونكتاد.

(٣) من إعداد أمانة الأونكتاد.

(٤) من إعداد أمانة الأونكتاد.

- - - - -